

# مجلة التحكيم السوري

Syrian Arbitration Magazine



## اجتهدات المحاكم السورية

ومن حيث أن تحديد مكان صدور حكم المحكمين يجب أن يأتِ صراحة بمتنه الحكم وليس استنتاجاً أو أن الجهة المتناهك معها لم تثُر هذا الدفع لأن هذا لا يعطي الصفة القانونية والسلامة لحكم معتل يفقد شرطاً من شرائط صحته وهو تحديد مكان صدوره صراحة بشكل مكتوب بالحكم كبقية الشروط)

محكمة النقض - غرفة المخاصمة ورد القضاة - القرار رقم 4 - أساس 91 تاريخ 31 / 01 / 2019

رقم الأساس ٩١

محكمة النقض

اعلام الحكم

رقم القرار ٤

لعام ٢٠١٩

باسم الشعب العربي في سوريا

الهيئة الحاكمة: المخاصة ورد القضاة لدى محكمة النقض والمؤلفة من السادة القضاة:

رئيساً

مستشاراً

مستشاراً

سليمان القائد

عمان العاتي

مخلص قيسية

طالب المخاصة

الشركة السورية للنقل والتسويق السياحي ((ترانسنيور)) الموضوعة قيد التصفية تمثلها لجنة

التصفية المؤلفة من:

المستشار محمد صالح بيرقدار رئيساً

السيد محمد عدنان احمد عضواً

السيد ميلاد يعقوب عضواً

المطلوب المخاصة ضد

١- السيد وزير العدل إضافة لمنصبه تمثله إدارة قضايا الدولة

٢- محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق المؤلفة من السادة:

القرار المخاخص

المساند عن محكمة الاستئناف المدنية الأولى بدمشق برقم أساس ٩١ وقرار ٨٤/٢٠١٩

تاریخ ١٢/١٠/٢٠١٩

والمتضمن من حيث النتيجة فسخ القرار المستأنف والحكم برد الدعوى

النظر في الدعوى

ان الهيئة الحاكمة وبعد اطلاعها على استدعاء الداعى المسورخ في ٢٠١٨/٩/٢٧ وعلى القرار

المخاخص

وعلى كافة أوراق الداعى وبعد المداولة اتخاذ القرار التالي :

رقم الأساس ٩١  
أسباب المخاصمة

## محكمة النقض

اعلام الحكم

رقم القرار ٤

لعام ٢٠١٩

١ - ان المحكمة لم تدرس النص القانوني لل المادة ٥٢٧ اصول مدنية ولا يحق المحكمة ان تشير البطلان النسبي من تلقاه نفسها لعدم تعلقه بالنظام العام حيث لم تدفع الجهة المدعى عليها بموضوع صدور مكان قرار التحكيم وهذا يشكل خطأ مهنيا جسيما

٢ - مخالفة القرار المخاصم لازراء القبضة الثالثة في هذا الصدد يجعل القرار مخالف للمبادئ

الأساسية

٣ - ان اكتفاء حكم المحكمين صيغة التنفيذ يبقى مخصوصا في تدقيق توافق الشراء لهذا الحكم

الشكلية

٤ - ان اثغفال المحكمة الاسباب والقواعد التي تحكم استئناف القرارات التحكيمية واغفالا ينحدر بالقرار الى درجة الخطأ المهني الجسم

في القانون

حيث ان الجهة المدعية تهدف من دعواها الى قبول دعوى المخاصمة شكلا ووقف تنفيذ القرار موضوع المخاصمة ومن ثم قبولها موضوعا وابطال القرار المخاصم لشموله بكل حالات الخطأ المهني الجسم والزام المدعى عليهم بالتعويض.

ولما كانت الدعوى الأصلية التي نفرعت عنها دعوى المخاصمة تشير الى ان الجهة المدعية طالبة المخاصمة استحصلت على القرار التحكيمي الصادر عن المحكيم السيد عصام عرابي بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٢ والمتضمن الزام المتخاصم معه حسون السيد ان يدفع مليون ومنتها ألف ليرة سورية خمسة واربعون ألف ليرة سورية وتثبيت الحجز الاحتياطي على اموال المدعى عليه وقلبه الى حجز تناوله وتم اكتفاء هذا القرار من قبل قاضي الاصول المستعجلة صيغة التنفيذ بالقرار رقم ١٢٢/٧٧ تاريخ ٢٠١٦/٤/٢٤ الا ان المحكمة مصدرة القرار المشكور منه تكررت فسخ القرار ورد

طلب اكتفاء لعم تذكر مكان صدور القرار التحكيمي.

ـ ومن حيث انه لدى الرجوع وتدقيق حكم المحكمين تبين انه لم يتضمن صراحة حل محل مكان صدوره

مخالفاً لما نصته عليه المادة ٥٢٧ من قانون

اصول المحاكمات المدنية القديمة لعام ١٩٥٣ المصدر بضمه قرار التحكيم الذي نص بقراره الثاني

على انه (يجب ان يتضمن الحكم صورة عن صك التحكيم وساياحته قوله الطرفين ومستنداتهم

وأسباب الحكم ومنهوقه وتاريخ ومكان صدوره وترقى المحكمين)

رقم الأساس ٩١

## محكمة النقض

اعلام الحكم

رقم القرار ٤

لعام ٢٠١٩

وحيث ان منصت عليه المادة المذكورة اعلاه تشكل شروطاً شكلية لصحة حكم المحكمين وبانفائه اي شرط من تلك الشروط يشكل خللاً وعيها جوهرياً لحكم المحكمين وبالتالي يكون باطلأ.  
ومن حيث ان تحديد مكان صدور حكم المحكمين يجب ان يات صراحة بمحنة الحكم وليس استنتاجاً او من ان الجهة المتتحاكم معها لم تشر هذا الدفع لأن هذا لا يعطى الصفة القانونية والسلامة لحكم معتل ينقد شرطاً من شرائط صحته وهو تحديد مكان صدوره صراحة بشكل مكتوب بالحكم كبقية الشروط  
(قرار مختصة - نقض رقم ٥٧١ اساس ٤٨٢ لعام ٤٠٤ منشور في مجموعة احكام النقض في

قضايا التحكيم - للمحامي الاولوي))

ومادام الامر كذلك فان القرار المخاصم يكون قد صدر موافقاً للاصول والقانون مما ينفي عنـه

الخطأ المهني الخطير

لذلك

تقرر بالاجماع

١- رد دعوى المخاصمة شكلاً

٢- مصادرة بدل التأمين

٣- تضمين الجهة المدعية الرسوم والنفقات

٤- اعادة الملئ لمرحمة مرفقاً به بمحنة عن قرار المخاصمة

قراراً صدر في ٢٤/٥/١٤٤٠ هـ الموافق لـ ٢٠١٩/٠١/٣١ م  
قobel: زينب موسى  
نسخ: بتول ناصحة

الرئيس  
سليمان القائد

المستشار  
عمار العاتي

المستشار  
مذلاص قيسية